

اللقاء التشاوري العاشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي ، مركز سوازي الملكي للمؤتمرات- ايزولينى ، مملكة اسواتيني

في الفترة ١١- ١٢ مايو ٢٠٢٣ م

ملخص أشغال اليوم الأول للقاء التشاوري ١١ مايو ٢٠٢٣ م

برعاية كريمة من جلالة ملك مملكة اسواتيني ، نظم مجلس الشيوخ في مملكة اسواتيني ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي اللقاء التشاوري العاشر للرابطة في مركز سوازي الملكي للمؤتمرات- ايزولينى ، مملكة اسواتيني وذلك في الفترة ١١- ١٢ مايو ٢٠٢٣ م .

وقد حضر هذا الاجتماع رؤساء وأعضاء مجالس شيوخ وشورى يمثلون ٢٠ دولة من الدول الأعضاء في الرابطة ، كما حضر اللقاء كذلك ممثلون عن المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية ، وحضر الاجتماع كذلك العديد من السفراء وممثلو البعثات الدبلوماسية المعتمدة في مملكة اسواتيني و العديد من الوزراء والنواب في مملكة اسواتيني ورجال الصحافة والإعلام ، بالإضافة إلى سعادة السيد جورج واشيرا ، المنسق المقيم للأمم المتحدة .

وقد افتتحت أعمال اللقاء التشاوري في الساعة التاسعة والنصف صباحاً ، بحضور دولة رئيس وزراء مملكة اسواتيني معالي السيد كليوباس سيفو دلاميني ، حيث قامت رئيسة مجلس الشيوخ في مملكة اسواتيني معالي السيدة دلاميني ليندوي ، بتدشين حفل الافتتاح بكلمة استهلقتها بالترحيب بالسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة وكذا ممثلي المنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية ، كما أعربت عن بالغ شكرها وتقديرها لهم لتبليغهم الدعوة لحضور هذه الفعالية الهامة ، كما تطرقت في كلمتها إلى الدور الكبير الذي تضطلع به الرابطة ، وإلى الروابط التاريخية التي تجمع العالمين العربي والافريقي منذ القدم.

بعد ذلك ألقى دولة رئيس وزراء مملكة اسواتيني كلمة هامة رحب في مستهلها – نيابة عن ملك مملكة اسواتيني- بالمشاركين وعبر عن سعادته لاختيار مملكة اسواتيني لعقد هذا اللقاء الهام الذي يناقش مواضيع هامة تم اختيارها بعناية كونها على ارتباط وثيق بالتحديات الراهنة التي يمر بها العالم والتي أثرت سلباً على اقتصاديات كل دول العالم .

كما ألقى معالي الأستاذ النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ، رئيس الرابطة كلمة عبر فيها عن جزيل شكره وعظيم تقديره لمملكة اسواتيني، حكومةً وبرلماناً وشعباً على كرم وحسن الضيافة وحفاوة الاستقبال ، وأعرب فيها عن سعادته بعقد هذا اللقاء الهام ، مشيراً إلى أن اللقاءات التشاورية تكتسب أهميتها كونها توفر فرصة للتداول وتبادل الأفكار والرؤى على مستوى قادة المجالس حول مختلف القضايا التي تتصل بمهام وأدوار الرابطة، وتلك المتعلقة بالساحتين الإقليمية والدولية ، كما أكد على أهمية المواضيع التي يناقشها هذا اللقاء كونه ينعقد في اجواء عالمية واقليمية متوترة وفي سياق عالمي يمر بمرحلة دقيقة تنسم بمجموعة من التحديات، الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية والجيوسياسية، التي لها انعكاسات مباشرة على متطلبات الحياة الكريمة للشعوب .

كما أقيمت في الاجتماع العديد من الكلمات اكدت على اهمية الموضوعات التي يناقشها هذا اللقاء لكل شعوب افريقيا والعالم العربي لما تتسم به هذه الموضوعات من اهمية وحيوية وراهنية ولكونها تمس حياة المواطنين وتشكل اعباء غير عاديه على كاهل كل الدول والحكومات للتعامل معها ولإيجاد الحلول المناسبة لها ، ذلك لان تلك التحديات التي يتعاطى معها هذا اللقاء مازالت تتفاعل ولم تصل الى نهايات حتميه بعد.

وبعد الجلسة الافتتاحية للقاء التشاوري تم تقديم ورقة العمل الأولى بعنوان "آثار الازمات الدولية متعددة الأوجه على اقتصاديات افريقيا والعالم العربي" ، من قبل الدكتور سليمان بوكار.

حيث تطرقت هذه الورقة الى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الناشئة والى الآثار الاقتصادية الكلية والاجتماعية وخاصة على دول أفريقيا والعالم العربي وأشارت إلى أنه في حين تعمل الحكومات حول العالم باتجاه التعافي التدريجي من آثار جائحة كوفيد-19، تفرض الأزمة في أوكرانيا التي بدأت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تحديات إضافية على الاقتصادات الناشئة وجهود الدول للتعافي من الأزمة الصحية والعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وأشارت الورقة إلى أن الجائحة أجبرت الحكومات على خفض الميزانيات المخصصة للتعليم والبنية التحتية والإنفاق الرأسمالي الآخر. وسوف تفاقم التداعيات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا (مثل ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأولية، بالإضافة إلى اضطرابات متجددة في سلاسل التوريد) هذه التحديات وتسبب تحديات جديدة. ومن المرجح أيضًا أن تؤدي الحرب إلى زيادة المعاناة المالية وارتفاع نسبة الجوع ، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة التي كانت قائمة قبل النزاع فيما يتعلق "بالتعافي من الجائحة" . كما أدت الصدمات التي حدثت في السنوات الأخيرة (على وجه الخصوص، الحرب في أوكرانيا وجائحة COVID-19) الى تسريع عملية حدوث تحولات في النظام العالمي . وتؤدي المخاطر الكبيرة على المدى القصير الى تجذير التغييرات الهيكلية في المشهد الاقتصادي والجيوسياسي الامر الذي يؤدي إلى زيادة خطورة التهديدات العالمية الأخرى التي ستواجهنا خلال العشر سنوات القادمة.

وقد ركزت الورقة على الأزمات الحالية وآثارها على اقتصاديات افريقيا والعالم العربي ،والتي تشمل أزمة إمدادات الطاقة ، و أزمة تكاليف المعيشة و ارتفاع معدلات التضخم والانكماش الاقتصادي والحرب الجيواقتصادية ووجود فجوة فيما يخص مكافحة تغير المناخ وتفاقم الانقسام الاجتماعي. في حين تتمثل المخاطر الأكثر خطورة على المدى القصير هي إدخال تغييرات هيكلية على المشهد الاقتصادي والجيوسياسي من شأنها تسريع التهديدات العالمية الأخرى التي تواجهها على مدى السنوات العشر القادمة.

وفيما يتعلق بآثار الأزمة الاقتصادية الراهنة واثرها على اقتصاديات افريقيا والعالم العربي خلصت هذه الورقة إلى ما يلي :

كان للأزمة الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية الحالية وعدم الاستقرار تأثير سلبي على الدول الأفريقية والعربية خاصة تمثل فيما يلي :

- أدت الأزمة العالمية إلى تباطؤ اقتصادي وزادت من تفاقم الظروف الاقتصادية الصعبة بالفعل في أفريقيا والدول العربية.
 - كما أثر ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم على هذه المناطق ، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعيشة.
 - أدى ذلك إلى زيادة القيود على النمو الاقتصادي ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وعجز الميزانية وارتفاع المديونية.
 - كما ساهمت معدلات الفائدة المتزايدة في التباطؤ الاقتصادي في هذه المناطق.
- كما أشارت الورقة إلى الاستجابة للأزمة العالمية في إفريقيا والدول العربية على النحو التالي :**
- نفذت البلدان الأفريقية والعربية تدابير سياسية مختلفة مثل السياسات النقدية والمالية للتخفيف من آثار الأزمة.
 - حزم التحفيز لدعم الأعمال التجارية والأسر المتضررة من الوباء
 - إجراءات النقش لخفض عجز الموازنة ومستويات الديون
 - نوّعت اقتصاداتها بعيداً عن الصادرات السلعية
 - الاستثمار في قطاعات أخرى ، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة ، لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية.
- وعن الإجراءات التي يمكن لأفريقيا والدول العربية تنفيذها لمعالجة آثار الأزمة العالمية ، فقد تطرقت الورقة إلى أنه في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، هناك العديد من الجهود التي يمكن استكشافها بشكل أكبر لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا والشرق الأوسط. وتشمل هذه الجهود التنويع الاقتصادي ، وتطوير البنية التحتية ، وتنمية رأس المال البشري ، والتكامل الإقليمي ، وزيادة الأعمال والابتكار ، والتنمية المستدامة. ومن خلال إعطاء الأولوية لهذه المبادرات ، يمكن لواضعي السياسات المساعدة في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية.
- التنويع الاقتصادي: تنويع اقتصاداتها بعيداً عن صادرات السلع التقليدية والاستثمار في قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة
 - تطوير البنية التحتية: يمكن أن يساعد الاستثمار في تطوير البنية التحتية مثل النقل والطاقة والاتصالات في تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التكامل الإقليمي
 - تنمية رأس المال البشري: يمكن أن يساعد الاستثمار في التعليم والصحة وتنمية المهارات في خلق قوة عاملة ماهرة يمكنها دفع النمو الاقتصادي والتنمية.

- التكامل الإقليمي: تعزيز التكامل الإقليمي من خلال الاتفاقيات التجارية ، ومواءمة اللوائح ، وإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية لريادة الأعمال والابتكار: يمكن أن يساعد تشجيع ريادة الأعمال والابتكار في إنشاء أعمال تجارية وصناعات جديدة ، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة

وفيما يخص تحديات التنمية العالمية فقد أوردت الورقة بعض من هذه التحديات ويشمل ذلك :

- التحول الهيكلي البطيء والتنوع الاقتصادي المحدود
- انخفاض قيمة رأس المال البشري (ارتفاع معدل انتشار الفقر وعدم المساواة والبطالة)
- ضعف في الحوكمة
- قضايا تغير المناخ

خلاصة المداخلات التي تقدم بها المشاركون :

أثرى المشاركون هذا اللقاء بالعديد من المداخلات الهامة وأكدوا على الأهمية البالغة لمناقشة مثل هذه المواضيع، كما شددوا من خلالها على أهمية اتخاذ تدابير وإجراءات أكثر فعالية لمعالجة آثار هذه الأزمات وما نجم عنها من تداعيات خطيرة على اقتصاديات الدول والغذاء والطاقة وأن تكون قضايا الأمن الغذائي ضمن أولويات وصدارة جداول أعمال المجالس التشريعية في أفريقيا والعالم العربي وبما يلبي حاجات وتطلعات الشعوب الأفريقية والعربية وقد خلصت المداخلات والنقاشات إلى ما يلي :

- إن مواضيع هذا اللقاء ذات أولوية ملحة للمنطقتين العربية والأفريقية وتستدعي من الجميع تظافر الجهود حتى تتعافي اقتصاديات البلدان العربية والأفريقية ، كما أن البرلمانات هي المؤسسات الأولى القادرة على قيادة هذه الجهود والمضي بها قدماً نحو إيجاد التشريعات المناسبة لمعالجة هذه التحديات ، ومن خلال التعاون المنظم فإن البرلمانات بإمكانها إيجاد الاستراتيجيات التي سوف توفر الحلول اللازمة للتحديات المشتركة.

- اهتز الاقتصاد العالمي بأزمات متتالية ومترابطة، فقد عانى العالم برمته من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، ثم زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي وهشاشته الصراعات الجيوسياسية وتداعياتها على الأسواق والمواد الخام والطاقة، في وقت كان العالم يشهد بصورة متزايدة ضغوط التهديدات المناخية على الحياة البشرية ومواردها ، كل ذلك جعل من التحديات الاقتصادية أكثر صعوبة وتعقيداً من أي وقت مضى لاسيما في المنطقتين الإفريقية والعربية.

- يمكن إجمال آثار الأزمات الاقتصادية من خلال ثلاث قنوات رئيسية أولاً، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة الذي دفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، وهذا أدى بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب. وثانياً، تأثر اقتصاديات الدول كونها تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج. وثالثاً،

تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين مما أدى إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعد

- يمكن القول بأن الملامح الرئيسية للاقتصاد العالمي في الفترة ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ التي دفعت إلى توقعات بتباطؤ عملية التعافي الاقتصادي ، في الوقت الراهن ، تعود إلى ثلاث عوامل رئيسية هي استمرار الاختناقات في سلاسل التوريد وارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم و تفاقم أزمة المديونية ، ومؤخراً برزت أزمة المخاطر البنكية وافلاس بعض البنوك بسبب الفوائد المرتفعة .

- من الواضح ان أبرز العوامل المسببة لحدوث ركود تتمثل في التضخم العالمي و التشديد النقدي وارتفاع معدل الفوائد واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية و آثار جائحة كورونا و أزمة الطاقة العالمية.

- ان الهوة بين الاغنياء والفقراء تتسع وتتهجه نحو مزيد من عدم الاستقرار وقد فاقم من ذلك التضخم العالمي وارتفاع المديونيات مما أثر على قدرة الكثير من البلدان في الاستجابة لمواجهة هذه الأزمات و التعافي منها

- فيما يتعلق بإفريقيا والعالم العربي ، ليس هناك مجالاً للشك بأن المنطقتين العربية والأفريقية ليست بمعزل عما يحدث من أزمات وصراعات ، بل يمكن الجزم بشدة وطأتها على اقتصاديات العديد من دول المنطقتين ولو بدرجات متفاوتة و أنماط متعددة ، والتي أثرت بشكل كبير على أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تجاه خططها ومساراتها ومشاريعها في مضمار التنمية المستدامة ، وبالتالي ابتعاد العديد من الدول في إفريقيا والعالم العربي عن تحقيق متطلبات التقدم والتطور الاقتصادي وبقائها ضمن ثلوث الخطر (الفقر والتخلف والتبعية) . و استقرار الواقع الاقتصادي في إفريقيا والعالم العربي يؤكد بأن اقتصاديات العديد من دول هذه المنطقتين قد تأثرت بالأزمات الدولية ولم تستطع بأن تنأى بنفسها عنها ، بل أنها دخلت في متاهة شح السيولة النقدية وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم أعباء الديون والاقتراض وارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض الاستثمارات ، ناهيك عن تعاظم شدة تحديات محدودية الغذاء والتغيير المناخي ، فمعدلات النمو الاقتصادي فيها دخلت حالة تباطؤ وتدهور حاد .

- تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية والأفريقية في الثلاثة الأعوام الماضية بشكل ملموس جراء هذه الأزمات المتتالية والتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد – ١٩ والحرب الروسية- الأوكرانية من خلال الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي وتأثر العديد من القطاعات مثل السياحة والنقل والتجارة، ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة البطالة وتسجيل زيادة كبيرة في عجوزات الموازنات العامة والدين العام، وارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتعميق الفقر ، وقد انعكست تداعيات هذه الأزمات في آثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي والناتج المحلي الإجمالي، و آثار غير مباشرة تمثلت بالتباطؤ الاقتصادي في دول المنطقتين ،

- بلدان افريقيا والعالم العربي تواجه اليوم تحديات غير مسبوقة، تزيد الظرفية الدولية والاقليمية من تعقيدها. وهي تحديات مرتبطة أساسا بالأمن الغذائي، والبيئة، والتغيرات المناخية وما يترتب عنها من أزمات مالية، تكبح التنمية وتهدر الثروات المادية وغير المادية. الأمر الذي يفرض على الجميع، التوجه إلى جذور هذه التحديات التي نواجهها والتعامل معها بعقلانية أكبر من أجل إيجاد حلول فورية تروم إرساء ممارسات جديدة مسايرة للنسق العالمي ومواكبة للأزمات متعددة الأبعاد، بهدف صون حقوق الأجيال القادمة وإنقاذ مستقبل عالما

- بالإضافة إلى هذه التحديات الاقتصادية، تواجه المنطقتين أيضاً أزمة بيئية حيث يتسبب التغير المناخي في حدوث ظروف مناخية قاسية مثل موجات الحر والفيضانات والجفاف التي تؤثر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. كما يهدد فقدان التنوع الحيوي الأنظمة البيئية التي تعد ضرورية للوجود البشري. ولا تمثل هذه الأزمة مشكلة بيئية فحسب، بل هي أيضاً مشكلة اجتماعية واقتصادية، حيث تؤثر على رفاهية المجتمعات وإنتاجية الأعمال واستقرار الاقتصادات .

- إن النموذج الاقتصادي التقليدي لم يعد قادراً على الصمود أمام تلك التحديات المعقدة والصعبة، ومواكبة الاتجاهات والمتغيرات المتسارعة، في عالم شديد التعقيد والضبابية، واقتصادات أكثر تطوراً وتنافسية، ومن ثمّ فإن تلك التحديات الاقتصادية تجعل البرلمانين بصفتهم ممثلين للشعوب العربية والإفريقية أمام مسؤولية بالغة الدقة، واختبار صعب لتحويل تلك التحديات شديدة التعقيد والصعوبة إلى فرص للنجاح والنماء، ولن يتحقق ذلك إلا بدعم مسارات التعاون الاقتصادي المشترك بين المنطقتين الإفريقية والعربية، وتهيئة البيئة الداعمة لنمو اقتصادي واستثماري يتسم بالانفتاح والمرونة والاستدامة والعدالة والشفافية، وتبني نهج تنموي تشاركي في صناعة فرص استثمارية بقطاعات الاقتصاد الجديد، ودعم سلاسل التوريد، وحركة الأموال والسلع والمواهب عبر الحدود ، وتبني الابتكار والتكنولوجيا الحديثة والرقمنة، وبناء القدرات ونقل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة من أجل دفع حركة التجارة والاستثمار والخدمات وضمان عملها بشكل مرن ومستدام، ولعل كل ذلك من شأنه تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي ، وتحسين جودة ورفاه حياة شعوبنا العربية والإفريقية.

بعض المقترحات التي تقدم بها المشاركون للبرلمانات:

- إن ما تمر به منطقتنا العربية والإفريقية من تحديات سياسية واقتصادية وجيوسياسية تحتم على الجميع المضي قدماً نحو توطيد العلاقات والتحالفات البرلمانية والسياسية والاقتصادية لما لها من دور في بناء الاوطان في إطار العلاقات الدبلوماسية الايجابية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

- يقع على عاتق البرلمانين بذل المزيد من الجهد المشترك لبلورة الرؤى والمسارات والاستراتيجيات التي تمكن اقتصاديات دول المنطقتين العربية والإفريقية من تجاوز آثار الأزمات الدولية متعددة الأوجه ، وكذلك تسهم في إعادة الحيوية لفرص التنمية المستدامة ضمن النطاق العربي- الإفريقي

- دعم مسارات التعاون الاقتصادي المشترك بين المنطقتين الافريقية والعربية لنمو اقتصادي واستثماري يتسم بالانفتاح والمرونة والاستدامة والعدالة والشفافية ، وتبني نهج تنموي تشاركي في صناعة فرص استثمارية بقطاعات الاقتصاد الجديد وحركة الاموال والسلع عبر الحدود وتبني الابتكار والتكنولوجيا الحديثة والرقمية من أجل دفع حركة التجارة والاستثمار وضمان عملها بشكل مرن ومستدام .
- فيما يخص التحديات التي يمر بها العالم والازمات الاقتصادية المتتالية وآثارها على المنطقتين العربية والافريقية ، ينبغي علينا ألا نستسلم للظروف الراهنة التي يمر بها العالم وأنه يجب أن نتشاكب الايادي لإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة هذه الازمات
- إن طبيعة المرحلة الراهنة تحتم على البرلمانين في افريقيا والعالم العربي أن يلعبوا دوراً أكبر من أجل تسخير القدرات والامكانيات من أجل المضي باقتصاديات المنطقتين العربية والافريقية قدماً نحو مواكبة هذه التحديات ، خاصة مع بروز دول في الشرق الاوسط وشمال افريقيا كقوة صاعدة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والابداع والابتكار وتكنولوجيا الموارد والذكاء الاصطناعي وهذا التقدم والتطور من الممكن أن يتم دمج مع الموارد الطبيعية المتنوعة وقدرات انتاج الغذاء التي تتمتع بها الدول الافريقية ، فضلاً عن تسخير الثروات والمعارف التي يمتلكها العالمين العربي والافريقي من أجل تشكيل صيغ جديدة من الحداثة تمكن من تعزيز التجارة والتنمية البشرية.